

العلاقات الدبلوماسية بين البلدين تعود إلى عام 1929

الملك عبدالله يبدأ اليوم زيارة رسمية إلى تركيا

الرياض، واس

خالية من أسلحة الدمار الشامل.
وسجلت الزيارات المتبادلة بين القيادتين

السعودية والتركية دليلة ساطعا على قوة العلاقات ومناخها وشائجها حيث قام الملك فيصل بن عبدالعزيز بزيارة مدينة إسطنبول التركية عام 1966 في إطار جهوده لتوحيد الدول الإسلامية. وتأتي الزيارة التاريخية لحادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى تركيا في 8 أغسطس 2006 علامة بارزة على قوة ومناخ هذه العلاقة. وكان من ثمار هذه الزيارة التوقيع على ست اتفاقيات ثنائية بين المملكة وتركيا، فقد جرى التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن المشاورات السياسية الثنائية بين وزارتي الخارجية في البلدين. كما جرى التوقيع على بروتوكول تعاون بين المركز الوطني للوثائق والمحفوظات في المملكة والمديرية العامة لأرشيف الدولة برئاسة الوزراء التركية، ثم جرى التوقيع على اتفاقية بين حكومتي البلدين بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات. كذلك جرى التوقيع على مذكرة تفاهم بين وزارتي المالية في البلدين بشأن اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي كما جرى التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في المجالات الصحية بين وزارتي الصحة في البلدين، وتم التوقيع أيضاً على اتفاقية لتنظيم عمليات نقل النجاش والبيضاء على الطرق البرية بين حكومتي البلدين.

وشهد التعاون في المجال الاقتصادي بين السعودية وتركيا منذ توقيع اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والفني عام 1973 تطورا ونموا مستمرا حتى وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2006 نحو ثلاثة آلاف مليون

ببدأ خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز اليوم زيارة رسمية إلى تركيا. وتحتسب هذه الزيارة أهمية كبيرة نظرا لخصوصية العلاقة التي تربط بين البلدين والقيادتين والشعبين الشقيقين سواء في إطارها الثنائي أو إطارها الإقليمي والإسلامي. ويعود تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وتركيا إلى عام 1929 وذلك إثر توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون بين البلدين في العام السابق نفسه.

وأرست الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين في البلدين قواعد هذه العلاقة ودعمتها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. ففي المجال السياسي تتسم مواقف البلدين بالتنسيق والتشاور وتبادل الآراء فيما يخص القضايا التي تهم البلدين وتخدم مصالح الأمة الإسلامية سواء عن طريق الزيارات العديدة المتبادلة بين المسؤولين في البلدين أو داخل الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية. وقد أوى البلدان بوصفهما جزءاً لا يتجزأ من الأمة الإسلامية قضايها جل اهتمامهما من منطلق إيمانتهما بعدالة هذه القضايا وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وما يقومون به من جهود مكثفة لنصرة الشعب الفلسطيني والوصول إلى تسوية عادلة للمزاع العربي الإسرائيلي. وكذلك دورهما الفاعل في منظمة المؤتمر الإسلامي لكل ما فيه خدمة الإسلام والمسلمين. ويتفق موقف البلدين في مواجهة آفة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله ويدعون دائما إلى جعل منطقة الشرق الأوسط

المشتركة، وارتفاع مستوى التبادل التجاري بين البلدين الشقيقين. كما قام الصندوق السعودي للتنمية بدور رائد في توفير التمويل الميسر لعدد من مشروعات وبرامج التنمية في تركيا خلال الثلاثة عقود الأخيرة.

وامتدت يد البذل والعطاء إلى كافة المجالات ووقفت المملكة إلى جانب تركيا والشعب التركي لمواجهة الزلازل والكوارث الطبيعية وندعت مراكز الأبحاث هناك وقدمت المساعدات البترولية، وفي المجال الثقافي تأكدت الرغبة المشتركة للبلدين في التعاون الثقافي وتبادل الزيارات من خلال اتفاقية التعاون الثقافي الموقعة عام 1976. وفي شهر شوال الجاري افتتح وزير الثقافة والإعلام إياد بن أمين مدني ووزير الثقافة والسياحة التركي أورثو غرول كوتاي في العاصمة التركية أنقرة الأيام الثقافية السعودية في تركيا والتي تضمنت صوراً حية لواقع المملكة الثقافي والأدبي والفني تجسد من خلال المعارض والمحاضرات والأمسيات والحفلات والعروض الفنية. وأعطت الأيام الثقافية السعودية في تركيا انطباعاً جيداً عن الثقافة والفنون السعودية وتركت صورة طيبة للغاية عن السمات المشتركة لسبعين مسلمين يلتقيان في عدة عناصر منها الدين والتاريخ والمصير المشترك، وكانت نقطة انطلاق لتعزيز وتنشيط وتعميق التبادل الثقافي بين البلدين الشقيقين.

ويعد إلى المملكة سنوياً أكثر من 250 ألف تركي أداء ملابس الحج والعمرة وتستضيف المملكة نحو 100 ألف تركي يعملون في مختلف المجالات ويساهرون في تنمية الوطن وإعمارهم، كما يزور تركيا حوالي 50 ألف سائح سعودي سنوياً.



الأستاذ الربيعي

الاقتصادية وعقدتها مجموعة من الاتفاقيات الغنائية شكلت الإطار القانوني المناسب لهذه العلاقات. وتمثل التطور في العلاقات الاقتصادية في تبادل الزيارات والمعارض وإنشاء الشركات

حلب من زيارة خادم الحرمين إلى تركيا عام 2006

دولان. وتشكلت على ضوء الاتفاقية السابقة اللجنة السعودية التركية المشتركة وهناك أيضاً مجلس رجال الأعمال السعودي التركي. وأعلنت الحكومتان عن العزم الأکید على توثيق العلاقات